# مقدمة

في عالم يتسم بتعقيد العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، يظهر القانون كمجموعة من القواعد التي تحاول تنظيم هذه العلاقات وضمان العدالة. لكن ما يُعتبر عدالة في مكان ما قد يبدو مختلفًا في مكان آخر. هنا تأتي أهمية دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، ليس فقط لفهم كيف تُدار المجتمعات عبر العالم، بل أيضًا لاكتشاف التنوع البشري في التعبير عن العدالة والحق، فكل نظام قانوني هو مرآة لتجربة شعبه وتاريخه وثقافته، ويمثل طريقة فريدة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التي رافقت الإنسان منذ الأزل: كيف نعيش معًا؟ كيف نتعايش رغم اختلافاتنا؟ وما الذي يضمن حقوق الجميع؟

إن مقارنة الأنظمة القانونية ليست مجرد ممارسة أكاديمية بل هي رحلة نحو فهم أعمق للطبيعة البشرية، وكيف أن القانون يتجاوز كونه مجرد نصوص قانونية ليصبح تجسيدًا لرؤية المجتمع لما هو صواب وما هو خطأ. في هذا السياق، تتقاطع الفلسفات والقيم والمبادئ التي تُشكل نواة كل نظام قانوني مع تحديات العصر الحديث، لتُبرز أهمية الحوار بين الثقافات القانونية. القانون المقارن هو ذلك الجسر الذي يربط بين القوانين المكتوبة في نصوص وبين التطبيق العملي على أرض الواقع، ليكشف لنا كيف أن الإجابات قد تختلف من مجتمع لآخر، ولكن الأسئلة الكبرى تبقى واحدة.

من خلال هذه المقارنة، نتعلم أن النظام القانوني لا يوجد في فراغ، بل يتفاعل مع تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويعكس في نهاية المطاف روح المجتمع. هذه المقارنة ليست فقط لفهم الفروقات، بل هي دعوة إلى التفكير في كيفية تحسين نظمنا القانونية من خلال فهم تجارب الآخرين. فالعدالة ليست هدفًا محصورًا في إطار واحد، بل هي قيمة عالمية تتعدد طرق الوصول إليها.

# المحاضرة الأولى: مفهوم ونشأة القانون المقارن

**الأهداف الخاصة بالدرس:**

1. تعريف الطلاب بمفهوم القانون المقارن وأهميته.
2. شرح كيف نشأ القانون المقارن ولماذا.
3. تحديد الأسباب التي تدفعنا لدراسة القانون المقارن.
4. مقارنة القانون المقارن بأنواع أخرى من الدراسات القانونية.

## الفصل الأول: ماهية القانون المقارن

القانون المقارن هو فرع من فروع الدراسات القانونية يهتم بمقارنة الأنظمة القانونية المختلفة بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف بينها. نشأ هذا المجال في القرنين التاسع عشر والعشرين مع تزايد الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقات الدولية وتطور الأنظمة القانونية في ظل العولمة. يرتبط القانون المقارن بشكل وثيق بالقوانين الأخرى، مثل القانون الدولي والقانون الدستوري، حيث يستفيد منها ويؤثر فيها عبر تحليل الأنظمة القانونية المتعددة. تكمن أهميته في تعزيز التفاهم بين الثقافات القانونية المختلفة وتحسين الأنظمة الوطنية من خلال استلهام التجارب القانونية الناجحة. يتميز القانون المقارن بطبيعة قانونية مرنة، حيث لا يُعد قانونًا بحد ذاته بل أداة لدراسة وتطوير القوانين الأخرى.

**المبحث الأول: مفهوم ونشأة القانون المقارن**

**المبحث الثاني: طبيعة وأهمية القانون المقارن**

**المبحث الثالث: مكانة القانون المقارن وعلاقاته ببعض التخصصات المشابهة**

**المبحث الرابع: طرق القانون المقارن**

### المبحث الأول: مفهوم ونشأة القانون المقارن

منذ القدم، قارن الفلاسفة والقانونيون بين القوانين المختلفة. لكن القانون المقارن كعلم مستقل ازدهر مع تزايد التفاعلات بين الدول وتنوع الأنظمة القانونية. اليوم، أصبح هذا العلم أداة أساسية لفهم العالم المعاصر المترابط، حيث تساهم المقارنات القانونية في تطوير التشريعات وحل النزاعات الدولية. نتناول في هذا المبحث مفهوم القانون (**المطلب الأول**)، ثم نشأته (**المطلب الثاني**).

#### المطلب الأول: مفهوم القانون المقارن

لقد تطورت مفهوم القانون المقارن وأهدافه على مر العصور، فمن كونه مجرد مقارنة بين أنظمة قانونية مختلفة، أصبح اليوم أداة أساسية لفهم التنوع القانوني وتطوير التشريعات وتوحيدها. فتعددت تعريفات الفقهاء للقانون المقارن، ولكل تعريف يبرز جانبًا معينًا من هذا العلم.

**الفرع الأول: التسميات المختلفة للقانون المقارن**

تعددت التسميات التي استخدمها الفقهاء لوصف القانون المقارن، ومن أبرز هذه المصطلحات:

القانون الموازي، مقارنة القوانين، الطريقة المقارنة، الاجتهاد المقارن، التشريع المقارن، وأخيراً، القانون المقارن ( Le Droit Comparé بالفرنسية) وهو المصطلح الأكثر قبولاً واستقراراً.

لقد ذهب بعض الفقهاء الألمان إلى تسمية هذا المجال بـ"مقارنة القوانين(Comparaison des lois) "، وهي تسمية تشير بوضوح إلى عملية مقارنة بين القوانين المختلفة دون الإيحاء بأنها فرع قانوني مستقل. في المقابل، استخدم آخرون عبارة "الطريقة المقارنة (Méthode comparative) " للتأكيد على أن القانون المقارن هو نهج أو أداة تحليلية يستخدمها الفقهاء لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية[1].

بالإضافة إلى ذلك، فضل بعض الفقهاء في إنجلترا مصطلح "الاجتهاد المقارن (Jurisprudence comparative) "لإبعاد كلمة "قانون" عن المصطلح، مما يعكس التركيز على الاجتهادات القضائية والممارسات القانونية المتنوعة عبر الأنظمة القانونية المختلفة. من جانبه، اقترح الفقيه إدوارد لامبير تسمية "التشريع المقارن(La législation comparée) "، مشيرًا إلى أن المقصود هنا هو مقارنة الأنظمة القانونية نفسها، وليس مجرد القوانين بالمعنى الضيق[2].

رغم هذا التنوع في المصطلحات، ظل مصطلح "القانون المقارن" هو الأكثر شيوعًا واستعمالًا في كتابات الفقهاء، وذلك ربما لأنه يعكس، بشكل أو بآخر، الطبيعة المركبة لهذا المجال. ويعود اختلاف التسميات بشكل رئيسي إلى التباين في وجهات نظر الفقهاء حول طبيعة ووظيفة القانون المقارن. فمنهم من يعتبره علمًا مستقلًا بحد ذاته، بينما يرى آخرون أنه مجرد أداة بحثية أو طريقة من طرق التحليل القانوني.

فعلى سبيل المثال، عندما نقارن بين النظام القانوني الفرنسي الذي يعتمد على القانون المدني المكتوب والنظام القانوني الإنجليزي الذي يقوم على السوابق القضائية (القانون العام)، فإننا لا نهدف فقط إلى تحديد أوجه الاختلاف، بل أيضًا إلى فهم تأثير هذه الأنظمة على الحياة القانونية والعملية القضائية في كل بلد. يعزز القانون المقارن القدرة على إجراء إصلاحات قانونية مستوحاة من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى، مما يجعله أداة فعالة في تطوير النظم القانونية.

**الفرع الثاني: التعريفات المختلفة للقانون المقارن**

هناك عدة تعريفات للقانون المقارن، كل منها يعكس منظورًا مختلفًا حول ماهيته ووظيفته[3]:

**أولا: تعريف الفقيه لامبير:** العلم الذي يبحث في القواعد المشتركة بين النظم والشرائع المختلفة[4].

- هذا التعريف يميل إلى أن يكون حكميًا أكثر منه اصطلاحيًا؛ حيث يركز على القواعد المشتركة بين النظم بدلًا من دور المقارنة في فهم القانون.

---

[1] محمود إبراهيم الوالي، دروس في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ، ص- ص 3-4.

2 حدة بوخالفة، مقارنة الأنظمة القانونية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة ثالثة حقوق قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، السنة الجامعية 2020_2021، ص 25.

[3] عجة جيلالي، محاضرات في مقارنة الأنظمة القانونية ، دروس القيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، قانون عام، كلية الحقوق ب سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2018-2019 ص 03-04.

[4] عُرف إدوارد لامبير كأحد أعلام القانون الفرنسي في جامعة ليون، وهو من الروّاد الأوائل الكبار في تأسيس القانون المقارن.

**ثانيا: تعريف مؤتمر لاهاي الدولي لعام 1937:** هو القانون الذي يبحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين[5].

- يُختزل القانون المقارن في كونه مجرد تقنية لاستخراج التشابهات والاختلافات، لكنه لا يعكس دوره كمنهجية تهدف إلى تحسين القوانين.

**ثالثا: تعريف الفقيه دافيد:** هو أسلوب تطبيقي يسري على الدراسات القانونية موضحا البناء الاصطلاحي لكل قانون على حدا، و أسلوب للكشف عن المصادر المادية و الشكلية لكل قانون على سبيل المثال.

**رابعا: التعريف الفرنسي والإنجليزي:** مجموعة من الآراء والنظريات التي تهدف إلى تصنيف القوانين ضمن نظم قانونية مختلفة، مثل النظام الجرمانولاتيني والنظام الأنجلوسكسوني.

**الفرع الثالث: التعريف الاصطلاحي للقانون المقارن**

يعتمد التعريف الاصطلاحي على معيارين أساسيين:

**أولا: المعيار الشكلي:**

يقوم على مقارنة قانون وطني مع قانون أجنبي لتحديد المصطلحات القانونية المختلفة وتحليل مصادرها. مثال: مقارنة القانون الجزائري بالقانون الفرنسي.

**ثانيا: المعيار الموضوعي:**

يتناول البحث عن المصادر المادية للنظم القانونية مثل القيم الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي تؤثر على تشكيل القوانين. تعتمد هذه المنهجية على دراسة القيم السياسية للنظام القانوني مثل النظام الاشتراكي أو الليبرالي، وتأثيرها على مبادئ القانون.

**القانون المقارن يمثل مجالاً متعدد الأبعاد يهدف إلى فهم النظم القانونية المختلفة من خلال مقارنة التشريعات، ومصادرها المادية والشكلية، بهدف تحسينها وتصنيفها في أنظمة قانونية مختلفة.**

---

[5] مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 ومؤتمر لاهاي الثاني عام 1907، حيث عقدت اتفاقيتان علاوة على اتفاقية جنيف، وهما من أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب وجرائم الحرب في القانون الدولي، وأيضا مؤتمر القانون المقارن الدولي في لاهاي، هولاندا، عام 1932م، كذلك مؤتمر لاهاي المنعقد عام 1937م ومؤتمر القانون المقارن المنعقد في لاهاي عام 1938م، والمؤتمر القانوني الدولي المنعقد بواشنطن عام 1945م، ومؤتمر شعبة الحقوق بالمجمع الدولي للقانون الدولي المنعقد بباريس عام 1951م. وقد صدرت عن هذه المؤتمرات قرارات مهمة منها

أ- اعتبار التشريع الإسلامي مصدرا رابعا لمقارنة الشرائع.

ب اعتبار الشريعة الإسلامية قائمة بذاتها، ولا تمت إلى الشرائع الغربية بصلة.

ج صلاحية الفقه الإسلامي لجميع الأزمنة والأمكنة.

د تمثيل الشريعة الإسلامية في القضاء الدولي وفى محكمة العدل الدولية.

## المطلب الثاني: التطور التاريخي للقانون المقارن

تعتبر دراسة القانون المقارن من أهم الأدوات التي تساعد على فهم أعمق للأنظمة القانونية المختلفة وتطويرها .يعود تاريخ هذه الدراسة إلى زمن بعيد، إلا أنها تطورت بشكل كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

### الفرع الأول: العصور القديمة: بذور المقارنة القانونية

إن مفهوم "القانون المقارن" بصيغته الحديثة لم يكن موجودًا في العصور القديمة، إلا أن الممارسات القانونية في تلك الحقبة تضمنت عناصر من المقارنة القانونية .كانت الحضارات القديمة تتعامل مع قضايا قانونية متنوعة ومعقدة، مما دفع الفقهاء والقضاة إلى البحث عن حلول في قوانين الحضارات الأخرى.

**أولا: الحضارات الشرقية: رواد الفقه المقارن**

لم تقتصر المقارنة القانونية على الحضارة الرومانية فقط، بل كانت موجودة أيضًا في الحضارات الشرقية.

- ✓ **الحضارة البابلية :** اشتهرت الحضارة البابلية بقانون حمورابي، الذي يعد من أقدم القوانين المكتوبة .وقد تأثر قانون حمورابي بقوانين الحضارات المجاورة، مثل الحضارة السومرية والأكدية.
- ✓ **الحضارة المصرية** :كانت الحضارة المصرية تمتلك نظامًا قانونيًا متطورًا، وقد تأثرت قوانينها بالقوانين السومرية والبابلية.

**ثانيا: الحضارة الإغريقية:**

القانون المقارن هو مجال دراسي يهتم بدراسة القوانين والأنظمة القانونية المختلفة من خلال المقارنة بينها لفهم أوجه التشابه والاختلاف[6]. وقد تطور هذا المجال على مر العصور ليصبح جزءاً هاماً من البحث القانوني الحديث. سوف نذكر أهم المحطات التاريخية حول نشأة وتطور القانون المقارن.

- **أفلاطون**: كان من أوائل الفلاسفة الذين استخدموا المقارنة في دراسة القوانين. في كتابه "حوار في القوانين"، قارن بين قوانين المدن الإغريقية المختلفة، محاولاً إيجاد أفضل النظم القانونية.
- **أرسطو**: قام بتحليل 157 دستورًا من الدساتير التي كانت تحكم المدن اليونانية والبربرية. هذا العمل كان أساسًا لكتابه الشهير "السياسة"، حيث استخدم المقارنة لاستخلاص المبادئ العامة للحكم الرشيد.
- **صولون**: كان أحد المشرعين البارزين في أثينا القديمة، وقد قام بإصلاحات قانونية هامة. قوانينه كانت موضوع دراسة ومقارنة من قبل الرومان لاحقًا، حيث أرسلوا ممثلين لدراسة قوانين أثينا.

**ثالثا: الحضارة الرومانية: نموذج للتشريع المقارن**

[6]فعند اليونانيين اهتم أهم مفكريهم و فلاسفتهم كأفلاطون و أرسطو بالدراسات المقارنة حيث قاس أفلاطون 427-347 ق.م في كتابه (حوار في القوانين) بين قوانين عصره ، كما قارن أرسطو 384-322 ق. م في كتابه ( السياسة ) بين قوانين أثينا و قوانين أسبرطة و كريت و قرطاجة و غيرها من البلاد.

كانت الحضارة الرومانية من أبرز الحضارات التي مارست المقارنة القانونية بشكل واسع .فقد امتدت إمبراطوريتهم لتشمل شعوبًا مختلفة ذات أنظمة قانونية متنوعة، مما دفعهم إلى تطوير نظام قانوني مرن وقادر على التكيف مع هذه التنوعات.

1) **دراسة قانون صولون:** أرسل الرومان بعثات إلى أثينا لدراسة قوانينها، من خلال إرسال ثلاث مبعوثين (453 ق.م)، وخاصة قوانين صولون، التي كانت تعتبر نموذجًا للإصلاحات القانونية .هذه البعثات ساعدت في نقل الأفكار القانونية من أثينا إلى روما.
2) **قانون الألواح الاثني عشر** :كان هذا القانون بمثابة دستور روما المبكر، حيث دون الرومان العادات والتقاليد والأعراف في قانون الألواح ألاثني عشر (450ق.م)، لكي تثبت وتستقر وقد تأثر بقوانين الحضارات الأخرى التي تعامل معها الرومان، مثل الإتروسكان واليونان . يمكن اعتبار هذا القانون محاولة أولية لتجميع وتنظيم القواعد القانونية المتنوعة التي كانت سائدة في المجتمع الروماني.
3) **قانون الأمم** : (**قانون الشعوب**) كان هذا القانون يطبق على غير الرومان الذين يعيشون في الإمبراطورية الرومانية، وكان يجمع بين عناصر من القانون الروماني والقوانين المحلية للشعوب الخاضعة للحكم الروماني .يعتبر هذا القانون مثالًا واضحًا على محاولة التوفيق بين نظامين قانونيين مختلفين.
4) **قانون جستنيان**[7] – **(Corpus Juris Civilis)** : القرن السادس الميلادي، قانون جستنيان كان مرجعاً عالمياً في الفقه القانوني لعدة قرون، وتم استخدامه كأساس للمقارنة القانونية في العصور الوسطى وأصبح مصدر إلهام للعديد من الأنظمة القانونية الأوروبية.
5) **تأثير الفلاسفة الرومان** :لعب الفلاسفة الرومان مثل شيشرون وأولبيان[8] دورًا هامًا في تطوير الفكر القانوني الروماني، وقد استندوا في أفكارهم إلى فلسفة القانون اليونانية .مثلاً، استخدم سيسرو المنهج المقارن لتحليل القوانين الرومانية والقوانين اليونانية، وخلص إلى أن القانون الجيد هو القانون الذي يتفق مع العقل الطبيعي.

**ثالثا: الأسباب التي دفعت إلى المقارنة القانونية في العصور القديمة:**

1) **التجارة** :أدت التجارة بين الحضارات المختلفة إلى الاحتكاك بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما دفع التجار والقضاة إلى البحث عن حلول مشتركة للمشاكل القانونية.

---

[7] في عهد الإمبراطور جستنيان (527-565 م)، تم تدوين مجموعة ضخمة من القوانين والتشريعات الرومانية فيما يُعرف بـ قانون جستنيان (Corpus Juris Civilis).شملت هذه المجموعة: المؤسسات :(Institutes) دليل لتدريس القانون. المراسيم :(Digest) مجموعة من الكتابات القانونية لفقهاء الرومان. القوانين :(Codex) مجموعة من التشريعات الإمبراطورية. الأحكام القانونية :(Novellae) قوانين جديدة أُضيفت لاحقاً.

[8] من أبرز المفكرين الرومان الذين اهتموا بجوانب عامة ترتبط بالقانون، فشيشرون أسهم في الحوار حول القانون الطبيعي، وهو يرى أن العالم هو عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم وفي مختلف الأوقات لأنه ذو طبيعة واحدة وان غاية هذا القانون تحقيق العدالة والفضيلة ما دام قد انبثق عن طبيعة إلهية عادلة وفاضلة.

2) **الحروب والفتوحات** :أدت الحروب والفتوحات إلى خلط بين الشعوب المختلفة، مما أدى إلى تفاعل الأنظمة القانونية.

3) **التأثير الثقافي والفلسفي** :تبادل الأفكار الثقافية والفلسفية بين الحضارات المختلفة ساهم في تطوير الفكر القانوني.

**الفرع الثاني: العصور الوسطى: استمرارية وتطور المقارنة القانونية**

على الرغم من أن مفهوم "القانون المقارن" بصيغته الحديثة لم يكن موجودًا بشكل صريح في العصور الوسطى، إلا أن الممارسات القانونية في تلك الحقبة كانت تحمل بذور هذه المقارنة. فقد شهدت هذه الفترة تفاعلًا كبيرًا بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما أدى إلى تبادل الأفكار القانونية والتأثر المتبادل بينها.

وقد نشطت الدراسات المقارنة و أخذت أهمية خاصة، و كان ذلك في بولونيا بإيطاليا في القرن الحادي عشر، و منها انتقلت هذه الحركة إلى فرنسا، حيث ظهرت الدراسات المقارنة بين القانون الأوروبي القديم و قانون الكنيسة، كما ظهرت في انجلترا دراسات مقارنة بين قانون "الكومن لو" القديم و قانون الكنيسة كذلك مقارنة القانون بالأعراف السابقة آنذاك، ومن بين أهم المحطات في العصر نذكر:

**أولا: تأثير القانون الروماني:**

1) **استمرار الهالة حول القانون الروماني** :استمر القانون الروماني يحظى بتقدير كبير في العصور الوسطى، واعتبره الفقهاء واللاهوتيون مصدرًا للعدالة والحكمة.

2) **دراسة القانون الروماني في الجامعات** :تم تدريس القانون الروماني في الجامعات الأوروبية، مما ساهم في انتشاره وتأثيره على الأنظمة القانونية المحلية.

3) **استخدام القانون الروماني في حل النزاعات** :استخدم الفقهاء القانون الروماني كأداة لحل النزاعات القانونية، وقاموا بمقارنته بالقوانين المحلية.

**ثانيا: تطور القوانين المحلية وتأثرها بالقانون الروماني**

1) **القانون الجرماني** :تأثرت القوانين الجرمانية بالقانون الروماني في العديد من المجالات، مثل قانون العقود وقانون الأسرة.

2) **القانون الكنسي** :كان للقانون الكنسي تأثير كبير على الأنظمة القانونية الأوروبية، وقد استند في كثير من أحكامه إلى القانون الروماني.

3) **ظهور القوانين الوطنية** :بدأت تظهر القوانين الوطنية في الدول الأوروبية، ولكنها كانت لا تزال تحمل الكثير من الآثار الرومانية.

**ثالثا: أسباب تطور المقارنة القانونية في العصور الوسطى**

1) **الحج إلى الأراضي المقدسة** :ساهم الحج إلى الأراضي المقدسة في زيادة التفاعل بين الشعوب الأوروبية والشعوب الشرقية، مما أدى إلى تبادل الأفكار القانونية.
2) **التجارة** :أدت التجارة بين المدن والدول الأوروبية إلى الاحتكاك بين الأنظمة القانونية المختلفة.
3) **الجامعات** :لعبت الجامعات دورًا مهمًا في نشر المعرفة القانونية وتشجيع البحث المقارن.

**الفرع الثالث: العصر الحديث: تطور القانون المقارن وتأصيله كعلم مستقل**

شهد العصر الحديث تطوراً كبيراً في مجال القانون المقارن، حيث تحول من مجرد ممارسة عملية إلى علم قائم بذاته .يرجع هذا التطور إلى مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية.

**أولا: أسباب تطور القانون المقارن في العصر الحديث**

1) **التوسع الاستعماري** :أدى التوسع الاستعماري للدول الأوروبية إلى احتكاك الأنظمة القانونية المختلفة، مما زاد من الحاجة إلى فهم هذه الأنظمة ومقارنتها.
2) **الثورات الصناعية** :أدت الثورات الصناعية إلى ظهور قضايا قانونية جديدة تتطلب حلولاً عالمية، مما دفع الفقهاء إلى البحث عن حلول في أنظمة قانونية أخرى.
3) **التكامل الاقتصادي** :مع تزايد التبادل التجاري والاستثماري بين الدول، أصبح هناك حاجة ملحة إلى توحيد القوانين وتبسيط الإجراءات القانونية.
4) **التطور الأكاديمي** :شهدت الجامعات الأوروبية تطوراً كبيراً في مجال القانون، وظهرت كليات متخصصة في دراسة القانون المقارن.

**ثانيا: مراحل تطور القانون المقارن في العصر الحديث**

نميز بين تطوره في عصر التنوير والقرن التاسع عشر والقرن العشرين :

1) **عصر التنوير**: قام العديد من الفقهاء بدراسة القانون الطبيعي دون أن يرتكزوا على القانون الوضعي ودون أن يستعينوا بالمقارنة في حين استعمل بعضهم القانون المقارن مثل قروتيوس(Grotiuss) و"مونتيسكيو (Montesquieu)".
2) **القرن التاسع عشر**: نذكر أهم محطات تطور القانون المقارن في هذا القرن:

- بدأت عملية تدريس القانون المقارن في فرنسا سنة 1831 من قبل الفقيه الفرنسي أوجان لارمينييه (Eugène Lerminier)، الذي أشاد في محاضرته الافتتاحية بأهمية دراسة القانون المقارن [9].

[9] أشاد الفقيه ليمير في محاضرته الافتتاحية بأهمية دراسة القانون المقارن بقوله ... " :إن القرارات لا تغير مصير الشعوب وأوضاعها فحسب، بل تنقل حدود العلم والمعرفة بعيدا، كما أن دراسة كل حدث تاريخي يجعل الفكر الإنساني يتقدم خطوة، ويفهم بشكل أفضل القوانين المتحكمة في العالم ....ويحكم على الأحداث بشكل أحسن ....علما أن دراسة هذه الأحداث تجعله ينتقل من الإطلاع المجرد على نضال مختلف الشعوب ضد الطغيان من أجل تحقيق الحرية إلى اكتساب نظرة علمية فاحصة على تشريعات هذه الشعوب ومقارنة معمقة لمؤسساتها الاجتماعية" . أنظر:

- في عام **1869**، تم إنشاء **جمعية التشريع المقارن** (*Société de législation comparée*)في **باريس**، والتي كانت خطوة مهمة في تطور القانون المقارن. هذه الجمعية تأسست بهدف **دراسة الأنظمة القانونية المختلفة** في جميع أنحاء العالم ومقارنة القوانين الوطنية بهدف تحسين وتطوير التشريعات على مستوى الدول.
- **انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن بباريس سنة 1900** ، الذي دافع المشاركون فيه وعلى رأسهم الفقيهان الفرنسيان Lambert et Saleilles عن مفهوم جديد للقانون المقارن باعتباره علما مستقلا.
- ازدهار الدراسات المقارنة بفضل الالماني ميتريمر والفرنسي فوليكس الذي أسس **"المجلة الأجنبية للتشريع"**، التي كانت منصة لنشر الأبحاث والمقالات حول القوانين الأجنبية والمقارنة، مما ساهم في تعزيز هذا المجال الأكاديمي.

3) **القرن العشرين:**

شهد القرن العشرون تطورًا كبيرًا في **القانون المقارن**، حيث تحول من كونه مجالًا دراسيًا محدودًا إلى حقل أكاديمي ومنهجي معترف به على نطاق واسع. وكان لهذا التطور دور كبير في تحسين التشريعات وتعزيز التفاهم بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في ظل العولمة والتعاون الدولي المتزايد. من أهم محطات تطور القانون المقارن في القرن العشرين:

- ✓ **انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن بباريس سنة 1900** ، الذي دافع المشاركون فيه وعلى رأسهم الفقيهان الفرنسيان Lambert et Saleilles عن مفهوم جديد للقانون المقارن باعتباره علما مستقلا.
- ✓ **الأكاديمية الدولية للقانون المقارن** (International Academy of Comparative Law) تأسست في لاهاي عام **1924**، وهي مؤسسة تهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث في مجال القانون المقارن على مستوى عالمي. تأسيس هذه الأكاديمية كان خطوة مهمة في تطوير هذا المجال، حيث جمعت بين فقهاء وخبراء قانون من مختلف الدول لتبادل الأفكار والخبرات[10].
- ✓ **مؤتمر بودبست سنة 1926** ، وفيه تمت المقارنة بين قوانين أوربا الشرقية والغربية[11].

---

M. Henri HAYEM, L'étude du droit comparé, Librairie de la Société du Recueil, J.B. SIREY, Paris, 1909, page 22 .

[10] من بين أهم الهيئات الدولية النشطة في مجال القانون المقارن، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الأكاديمية الدولية للقانون المقارن التي تأسست في لاهاي سنة 1924، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الذي أنشأته عصبة الأمم المتحدة سنة 1926، اللجنة الدولية للقانون المقارن التابعة لليونسكو التي تأسست سنة 1949، أما بخصوص الهيئات الوطنية فيمكن ذكر جمعية التشريع المقارن التي أنشئت بباريس سنة 1869 التي تصدر المجلة الدولية للقانون المقارن إلى غاية الآن، المركز الفرنسي للقانون المقارن الذي تأسس سنة 1951، لجنة التشريع الأجنبي والقانون الدولي التابعة لوزارة العدل الفرنسية، معهد القانون المقارن بجامعة باريس...الخ. أنظر: محمد نصر محمد، علم القانون المقارن وتطبيقاته القضائية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013، ص 7.

[11] مؤتمر بودابست لعام 1926 كان حدثًا مهمًا في تاريخ القانون المقارن، حيث تم فيه مقارنة القوانين بين دول أوروبا الشرقية والغربية. هذا المؤتمر كان جزءًا من سلسلة من الجهود لتعزيز الفهم المتبادل بين الأنظمة القانونية المختلفة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى.

- ✓ العمل على توحيد القوانين ولتحقيق هذه الفكرة أنشأت عصبة الأمم في روما عام 1928 **معهد دولي لتوحيد القانون الخاص**[12]، ومن قبلها الأكاديمية الدولية للقانون المقارن وفي عام 1930 المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي، والمنظمة العالمية للعمل، والعديد من الجمعيات البحثية حيث اتصلت مساعي الدول لتوحيد القوانين و أثمرت بتوحيد القوانين توحيدا عالميا كقانون العمل، و قانون النقل، و القانون التجاري[13].
- ✓ **انعقد في لاهاي في هولندا عام 1932:** مؤتمر القانون المقارن وقرر أن القانون الإسلامي يعتبر مصدرا مستقلا للقانون المقارن[14].

**الفرع الرابع: العصر الحديث المتأخر: تحولات جديدة في القانون المقارن**

شهد العصر الحديث المتأخر تطورات جوهرية في مجال القانون المقارن، حيث تأثرت هذه الدراسة بظروف عالمية جديدة مثل العولمة، التكنولوجيا، وحقوق الإنسان. أدت هذه العوامل إلى تحولات في منهجيات الدراسة وأهدافها.

**أولا: التحولات الرئيسية في العصر الحديث المتأخر**

- استئناف نشاط الجمعية أو الأكاديمية الدولية للقانون المقارن من 1950 إلى غاية يومنا هذا، وعقد العديد من المؤتمرات.
- اصدار العديد من المؤلفات التي تتعلق بالقانون المقارن.
- إنشاء كرسي اليونسكو ( من 1992 إلى غاية يومنا هذا) الخاص بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة والذي يهدف إلى تبادل المعلومات.
- ظهور العديد من المناهج القانونية الجديدة ( المقارن الشامل، الوظيفي، التاريخي).

**ثانيا: تحديات تواجه القانون المقارن في العصر الحديث المتأخر**

1. **تعقيد الأنظمة القانونية** :أصبح فهم الأنظمة القانونية المعاصرة أكثر تعقيدًا بسبب التطور المستمر للقانون والتأثيرات المتبادلة بين الأنظمة المختلفة.

---

[12] عبد السلام الترمانيني، القانون المقارن و المناهج القانونية الكبرى المعاصرة ، جامعة الكويت، 1982، ص ص 40-46.

[13] Sarfatti Mario, Le droit comparé en fonction de l'unification du droit, In : Revue internationale de droit comparé, Vol. 3 N° 01, Janvier-Mars 1951, p-p70-75.

[14]تم الاعتراف بالشريعة الإسلامية كمصدر عالمي للتشريع والقانون في عدد من المؤتمرات الدولية العلمية منذ عام (1932م) منها:

-1القانون المقارن الدولي في لاهاي عام 1932م.

-2مؤتمر لاهاي المنعقد في عام 1937م.

-3مؤتمر القانون المقارن في لاهاي 1938م.

-4المؤتمر الدولي عام 1945م بواشنطن.

-5شعبة الحقوق بالمجمع الدولي للقانون المقارن 1951م بباريس.

2. **التحول الرقمي** :أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور تحديات جديدة للقانون المقارن، مثل القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية.
3. **التنوع الثقافي** :يمثل التنوع الثقافي تحديًا كبيرًا للقانون المقارن، حيث يتطلب فهمًا عميقًا للخلفية الثقافية والقيم التي تؤثر على النظام القانوني.
4. **التطور السريع للتكنولوجيا** :يواجه القانون المقارن تحدي مواكبة التطور السريع للتكنولوجيا وتأثيرها على النظام القانوني.